



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تابعة لـ «أجيلتي» تفوز بعقد للجيش الأمريكي بـ142 مليون دولار

أعلنت شركة أجيلتي للمخازن العمومية، عن فوز إحدى شركاتها التابعة بعقد من وكالة الدفاع اللوجستية الأمريكية (DLA) لتوفير خدمات تخزين الوقود في جوام بقيمة 62 مليون دولار. وقالت «أجيلتي» في بيان على موقع البورصة أمس، إن العقد لمدة 4 سنوات بالإضافة إلى فترة اختيارية مدتها 5 سنوات أخرى، لتبلغ قيمة العقد الإجمالية 142 مليون دولار متضمنة الفترة الاختيارية. وأوضحت الشركة أن الإيرادات الناتجة عن العقد سوف تنعكس على ميزانية الشركة خلال مدة العقد.

نمو إيرادات النفط يقابله زيادة في الإنفاق الاستثماري وتراجع بعجز الموازنة

الكويت مستمرة في الإصلاح حتى لو تخطى النفط 100 دولار

لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية بما يقارب 22٪ لكل منهما فيما قبلها زيادة بالمصروفات بنسبة أقل بلغت 8,7٪. وشهدت الإيرادات نموا خلال العام المالي الماضي بما نسبته 22,1٪ لتصل إلى 16 مليار دينار مقابل زيادة في المصروفات بمعدل أقل وصل إلى 8,7٪ فقط نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الاستثمارية.

الإصلاحات الخليجية

وتطرق المصالح إلى ما تشهده دول الخليج من إصلاحات اقتصادية ومالية عديدة، ومنها على سبيل المثال رفع الدعم عن أسعار الوقود، والكهرباء، والماء، وفرض رسوم جديدة على العديد من الخدمات وضرائب غرام القيمة المضافة والانتقائية وغيرها بهدف تعزيز مواردها المالية وتقليص عجزاتها، معتبرة أن مثل هذه الإجراءات والأليات جاءت بنوصيات من أبرز وأهم المؤسسات المالية في العالم، أي كل من صندوق النقد والبنك الدولي اللذين أوصيا الكويت بضرورة السير على خطى جيرانها. وتمكنت الكويت منذ تأسيسها من بناء اقتصاد متماسك ظهرت صلابته واضحة خلال سنوات هبوط النفط منذ منتصف 2014 وحتى الآن، فخلال الشهر الماضي أكد صندوق النقد الدولي أن الكويت تواجه هبوط أسعار النفط الخام من موقف قوة، بسبب الاحتياطات المالية الكبيرة للدولة.



أظهرت تعافيا واضحا بحسب بيانات الحساب الختامي للعام 2017/2018 المنتهي في 31 مارس الماضي. وأظهرت بيانات الحساب الختامي تراجعاً كبيراً في عجز الميزانية الفعلية مقارنة بالموازنة التقديرية والعجز الفعلي ويأتي ذلك التحسن في عجز الموازنة نتيجة

من خلال برنامج محكم لضبط الهدر في إنفاق الوزارات والهيئات الحكومية. **جني الثمار** وأشارت المصادر إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لم تتوقف في الفترة الماضية ولن تتوقف في المستقبل القريب، مؤكداً أن ثمار الإصلاح بدأت تنعكس على ميزانية الدولة التي

تصل إلى 200 مليون دينار سنوياً. **3 - تنوع أوجه الاستدانة:** من خلال إدارة أكثر كفاءة للدين العام الحكومية بعد موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام الجديد. **4 - حصار عجز الموازنة** من خلال دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتنويع مصادر الدخل. **5 - محاصرة المصروفات غير الضرورية:**

إقرار بعض الإصلاحات الاقتصادية التي يتم العمل عليها في الوقت الحالي قريبا وهي: **1 - إعادة هيكلة الدعم:** عدم إلغاء أي من الدعم المقدمة ولكن بإعادة دراسة الفئات التي تتلقى الدعم وكيفية توزيعه بما يضمن أكبر استفادة ممكنة للمواطن. **2 - تطبيق الضريبة الانتقائية:** وتنم من خلال إيرادات متوقعة

المرحلة المقبلة ستشهد إقراراً لحزمة من التشريعات الاقتصادية التي من شأنها دعم الاقتصاد وسيولة الدولة، وفي مقدمتها قانون الدين العام، والذي انتهت مدته في شهر أكتوبر من العام 2017، حيث لا يحتمل هذا الملف التأخير أكثر من ذلك. **إجراءات في الطريق** وقالت المصادر إنه سيتم

موجة الإصلاحات

بدأت في الخليج وتأخرها بالكويت لا يعني إلغاءها

الضريبة الانتقائية وإعادة هيكلة الدعم

أقرب الخطوات الإصلاحية للتطبيق قريباً

ضبط الهدر بالإنفاق الحكومي بدأ يؤتي ثماره بانكماش العجز

في الميزانية

محمود فاروق

قالت مصادر حكومية رفيعة المستوى لـ «الانباء» إن الكويت لن تتردد في استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي، والتي بدأت عجلتها بالدوران قبل أكثر من 3 سنوات من خلال تطبيق وثيقة الإصلاح الحكومية والتي طورتها وزارة المالية لتتواءم مع المعطيات الحديثة للسوق وأصبحت البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية.

وذكرت المصادر الحكومية التي فضلت عدم الإفصاح عن هويتها أن التحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال الأونة الأخيرة، يساعد على تقليص العجز بنسبة قد تكون جيدة، لكنه في المقابل لا يعني على الإطلاق أن الكويت عليها أن تتوقف عن برنامج الإصلاح المالي وإعادة هيكلة التركيبة السكانية والمضي قدماً في إعادة هيكلة الدعم للتأكد من وصولها لمستحقيها.

وأكدت المصادر أن زيادة أسعار النفط ترفع من قيمة الإيرادات والتي يتم تكريسها لزيادة الإنفاق الاستثماري الذي شهد قفزة في العام المالي الماضي إلى 3,22 مليار دينار مستحوذاً على 16,7٪ من الميزانية فيما لا يتم توجيه إيرادات ارتفاع النفط إلى الإنفاق العام التقليدي والذي تسمى «المالية» التي ترشده وضبطه من خلال استراتيجية واضحة ببرنامجه الزمني يتم التنسيق فيه مع كل الوزارات والجهات الحكومية. وأوضحت المصادر أن

تنفيذ طريق في حقل الرنقة وصيانة مبان في الشمال «نفط الكويت»: 3 عقود بـ100 مليون دولار

في طرح وترسية العقود الكبرى خلال الفترة المقبلة، مبيئة أن شركة نفط الكويت حققت معدلات الإنتاج المرهبة المطلوبة منها ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الرامية إلى الوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 3,65 ملايين برميل نفط يوميا بحلول عام 2020 ومن ثم المحافظة على هذا المعدل في السنوات اللاحقة. وأضافت أن الشركة ماضية في تنفيذ العديد من المشاريع الرأسمالية التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية 2030 بهدف تطوير الإمكانيات الإنتاجية لحقول الشركة وتحقيق التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية.

علمت «الانباء» أن شركة نفط الكويت قررت ترسية 3 مناقصات بقيمة 32 مليون دينار (مايعادل 100 مليون دولار) خاصة بإنشاء طريق في حقل الرنقة وصيانة بعض المباني في منطقة شمال الكويت. وفي التفاصيل، قالت المصادر إن «نفط الكويت» قررت ترسية أول العقود بقيمة 13,9 مليون دينار على شركة كويت سستيم لتنفيذ أعمال إنشائية لطرق جنوب الرنقة، أما العقد الثاني فهو خاص بتقديم خدمات صيانة المباني والتكثيف بمناطق شمال الكويت بقيمة 10,1 ملايين دينار على شركة السيف المتحدة للتجارة العامة والمقاولات. وذكرت أن العقد الثالث فتم التعاقد المباشر مع شركة الغانم هلفكير للتجارة لتزويد مستحضرات دوائية لمدة 4 سنوات بمبلغ 7,8 ملايين دينار.

وأشارت المصادر إلى أن الشركة مستمرة

برنامجه خفض الإنفاق الجاري وضبط النفقات وأوضح تقرير ساكسو بنك على أن الإنفاق الرأسمالي للكويت بعد الأديني منذ 8 سنوات وتحديدا منذ عام 2010، مشيراً إلى أن معدل النمو السنوي المركب للنفقات الرأسمالية عند 4٪ في الكويت للسنوات 2009 حتى 2017. وأوضح التقرير أن النفقات الرأسمالية في الميزانية الجديدة التي تبدأ في أبريل تبلغ 2,9 مليار دينار أعلى بنسبة 16٪ من مخصصات ميزانية العام الماضي تتركز بشكل رئيسي على مشاريع البنية التحتية الرئيسية، حيث تم إحراز تقدم كبير في مشروع جسر الشيخ جابر وتوسعة مطار الكويت الدولي.

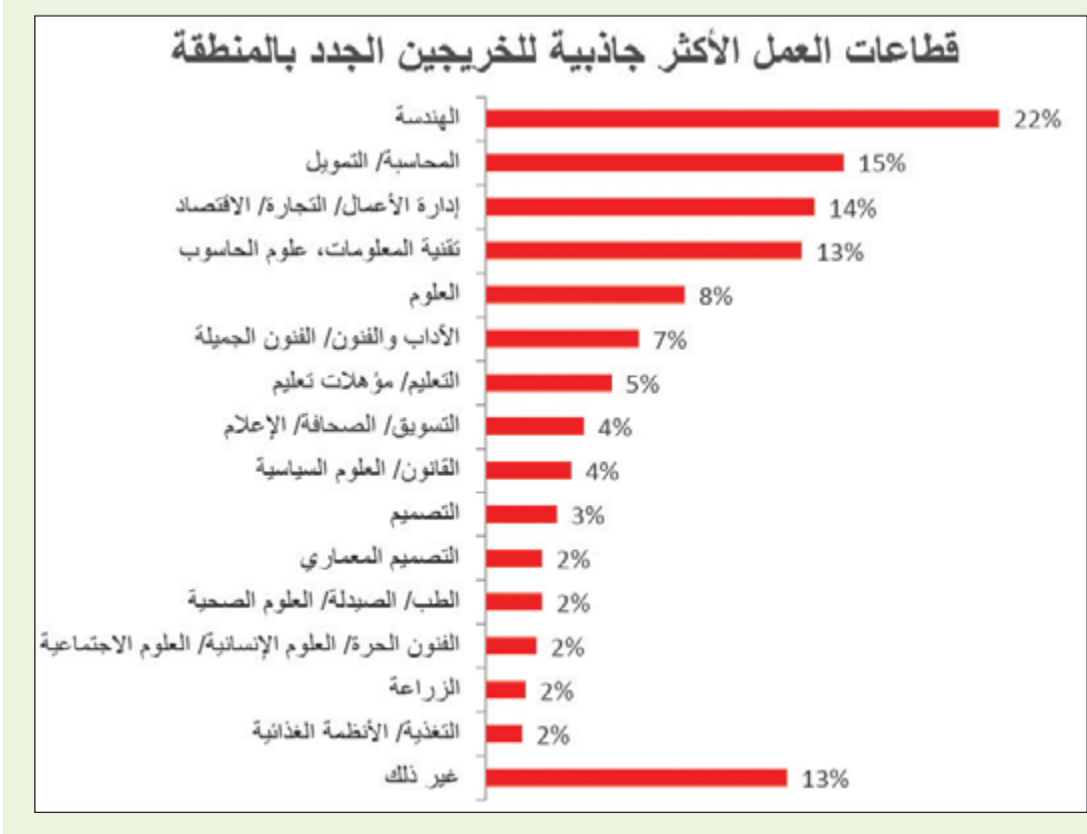
الإنفاق الرأسمالي لأدنى مستوى منذ 8 سنوات تراجع الإنفاق الجاري يمهّد طريق الإصلاح الاقتصادي

عجزها بالإضافة إلى إصدارات الديون المحلية والدولية قبل أن يتوقف إصدار الديون محليا بسبب انتهاء أجل قانون الدين العام في أكتوبر الماضي ويتم تمويل العجز بشكل كامل من الاحتياطي العام. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يقدر إجمالي الاحتياطي التمويلية للكويت في العام المالي 2019-2020 بنحو يبلغ 6,3 مليارات دينار منها 3,5 مليارات دينار سيتم سحبها من الاحتياطي العام والباقي إصدارات محلية ودولية. وقال التقرير أن الإيرادات غير النفطية تشهد انخفاضا ملحوظا وأرجع التقرير ذلك الانخفاض إلى تراجع عائدات الضرائب والإيرادات الأخرى مشيراً إلى

ضرورة وتجدر الإشارة إلى أن عائدات الكويت غير النفطية تشمل الإيرادات من: الضرائب والرسوم والإيرادات الأخرى من الجهات الحكومية ذات الصلة ببيع السلع والخدمات والمبيعات الحكومية الأخرى للسلع والخدمات وصافي المكاسب وبيع الأصول وغيرها إيرادات غير تشغيلية. وأكد التقرير على أن انخفاض الإنفاق الجاري يعد تطورا إيجابيا في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الانخفاض المستمر في النفقات الرأسمالية يمثل عائقاً رئيسياً أمام النمو الاقتصادي في الكويت. وأشار التقرير إلى ضرورة التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستمرار في

3,2 مليارات دينار **ستسحبها الحكومة من الاحتياطي العام في 2018/2019** **التباطؤ في إقرار ضرائب جديدة السبب الرئيسي في تراجع الإيرادات غير النفطية**

قال تقرير حديث صادر عن وحدة أبحاث بنك ساكسو، إن الاحتياجات التمويلية للكويت المالي 2018-2019 تبلغ نحو 6 مليارات دينار تعادل 19,8 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن التوقعات ترجح أن تسحب الحكومة الكويتية 3,2 مليارات دينار من الاحتياطي العام بينما سيتم تمويل الباقي من خلال إصدارات الدين العام محليا بقيمة مليار دينار بالإضافة إلى إصدارات الدين في الأسواق العالمية بقيمة 1,8 مليار دينار. وأوضح التقرير أن الحكومة الكويتية اعتمدت على السحب من الاحتياطي العام لتمويل



رواتب الوظائف لا تحقق طموحات 40٪ من الجدد البنوك والهندسة.. قطاعات العمل الأكثر جاذبية للخريجين

مهنية خلال أو قبل دراستهم في الجامعة، حيث اكتسب أكثر من النصف (53٪) خبرة تصل إلى ستة أشهر. وعند سؤالهم عن المهارات التي يعتقدون أنها مطلوبة للتمييز في مكان العمل، ذكر المحييون أن مهارات الكمبيوتر (60٪) هي الأكثر أهمية، تليها المهارات اللغوية (40٪). وعند سؤالهم عن مهاراتهم الشخصية، قيم المشاركون أنفسهم على درجة عالية في جميعها. وتمثلت أبرز التحديات التي يواجهها الخريجون الجدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحصول على عمل (78٪)، وتوفير الأموال (74٪)، إضافة إلى جني مال كاف للحصول على مستلزمات الحياة الأساسية (38٪).

العام (20٪)، والبنوك والتمويل (15٪)، ومن المثير للانتباه، يعتقد 44٪ من المحييين أن السبب الرئيسي وراء سعي القطاعات لتوظيف الخريجين الجدد أكثر من غيرهم هو الرواتب المنخفضة التي يطالبونها، في حين يعتقد 33٪ أن التزامهم بتعليمات العمل هو السبب الذي يدفع هذه القطاعات لتوظيفهم. وفي المقابل، يعتقد ثلاثة من كل خمسة خريجين جدد أن الافتقار للخبرة المطلوبة هو من أهم العوامل التي تجعل بعض القطاعات مترددة بقبول توظيف الخريجين.

الاعتبار عند اختيارهم لوظيفة، وذلك ينطبق على جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. **القطاعات الأكثر جاذبية** تعتبر قطاعات البنوك والتمويل (21٪) والهندسة والتصميم (21٪) واستشارات الأعمال (19٪) أكثر القطاعات جذبا للخريجين الجدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يليها تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والتجارة الإلكترونية (18٪)، والإعلان والتسويق والعلاقات العامة (17٪) والتعليم والتدريس الأكاديمي (17٪). أما بالنسبة لأكثر القطاعات توظيفا للخريجين، فقد شملت: العمل والشغف تجاهه برزت كأهم عامل يأخذه الخريجون في عين

العمل والشغف تجاهه برزت كأهم عامل يأخذه الخريجون في عين

البحث عن عمل

قال ثلاثة من كل خمسة خريجين أفريقيًا إنهم اكتسبوا خبرة